موجز سياسات

تعزيز مؤسسات الصحة العامة الوطنية في إقليم شرق المتوسط

أولويات لتعزيز النظم الصحية القادرة على الصمود وتحقيق الأمن الصحي

المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية – آب . 2026

JORDAN CDC

JORDAN CENTER FOR DISEASE CONTROL

المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية

العدد

2026 / 02

التصنيف

عام

مجال الموضوع

نظم الصحة العامة

الرسائل الرئيسية

1 الوضع الراهن	2 أبرز التحديات	3 أولويات العمل
تؤدي معاهد الصحة العامة الوطنية دوراً محورياً في تعزيز الأمن الصحي، والتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، والرصد الوبائي، وإعداد السياسات الصحية المبنية على الأدلة. إلا أن أداءها لا يزال يتأثر بمجموعة من التحديات المتداخلة التي تحد من قدرة الدول على مكافحة الأمراض والكشف المبكر والاستجابة الفاعلة للمخاطر الصحية	في إقليم شرق المتوسط، تتركز هذه التحديات في ست مجالات مترابطة تشمل: الحوكمة والأطر المؤسسية، والتمويل وتخصيص الموارد، والقوى العاملة وبناء القدرات، وإدارة البيانات والرصد والبنية التحتية، والتنسيق والتعاون متعدد القطاعات، إضافة إلى تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية	تشير الأدلة إلى ضرورة التركيز على تعزيز الأطر القانونية المنظمة لعمل مؤسسات الصحة العامة الوطنية، وتوفير آليات تمويل مستدامة ومتنوعة، ومأسسة أنظمة الكفايات المهنية، ودمج التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية ضمن وظائف الصحة العامة الأساسية.

لماذا يحظى هذا الموضوع بالأولوية الآن؟

تُعد مؤسسات الصحة العامة الوطنية ركناً أساسياً في منظومة الأمن الصحي العالمي، إذ تضطلع بدور محوري في دعم الرصد الوبائي، والاستجابة للفاشيات، وإعداد السياسات الصحية المبنية على الأدلة، بما يسهم في حماية صحة السكان. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه المؤسسات تتأثر بعدد من التحديات، من أبرزها تشتت الحوكمة، وعدم استدامة التمويل، ونقص الكوادر المؤهلة، وضعف نظم المعلومات الصحية، ومحدودية التنسيق بين القطاعات.

وفي إقليم شرق المتوسط، الذي يضم (22) بلدًا وإقليمًا ويقطنه ما يقارب (745) مليون نسمة، تتفاقم هذه التحديات نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الإنسانية، وهشاشة العديد من النظم الصحية.

كما تختلف مؤسسات الصحة العامة الوطنية بين الدول من حيث درجة الاستقلالية، والهيكل المؤسسي، ومستوى النضج التنظيمي، الأمر الذي يؤكد أهمية تصميم نماذج مؤسسية تراعي السياق الوطني بدلاً من تبني نماذج موحدة.

وعليه، ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بالحوكمة، ونظم الرصد، وتقديم خدمات الصحة العامة إلى احتياجات كل دولة وظروفها، بما يشمل الخصائص الجغرافية، واحتياجات السكان، وتوافر الموارد.

ويتطلب تجاوز هذه التحديات تنفيذ إصلاحات مؤسسية مستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات، وبناء القدرات، وتطبيق الممارسات الفضلى بما يتلاءم مع السياق الوطني. وفي إقليم شرق المتوسط على وجه الخصوص، ينبغي أن تراعي هذه الإصلاحات الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز دول الإقليم.

يُعد تعزيز مؤسسات الصحة العامة الوطنية من خلال توفير التمويل المستدام، وتعزيز الاستقلالية المؤسسية، والتعاون متعدد القطاعات، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الملائمة للسياق الوطني، خطوةً أساسية نحو بناء نظم صحية أكثر قدرة على الصمود وتعزيز الأمن الصحي على المدى الطويل.

التحديات الرئيسة

استناداً إلى الأدلة العالمية، تم تصنيف أبرز التحديات وخيارات الإصلاح ضمن ست مجالات مترابطة هي:

- الحوكمة والأطر المؤسسية.
- التمويل وتخصيص الموارد.
- القوى العاملة وبناء القدرات.
- البيانات والرصد والبنية التحتية.
- التنسيق والتعاون متعدد القطاعات والتواصل.

وتتأثر هذه المجالات الخمسة بمجال سادس عابر يتمثل في العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتفاعل فيما بينها، بما ينعكس سلباً على قدرة معاهد الصحة العامة الوطنية على أداء وظائف الصحة العامة الأساسية بكفاءة، ويحد من جاهزية الدول

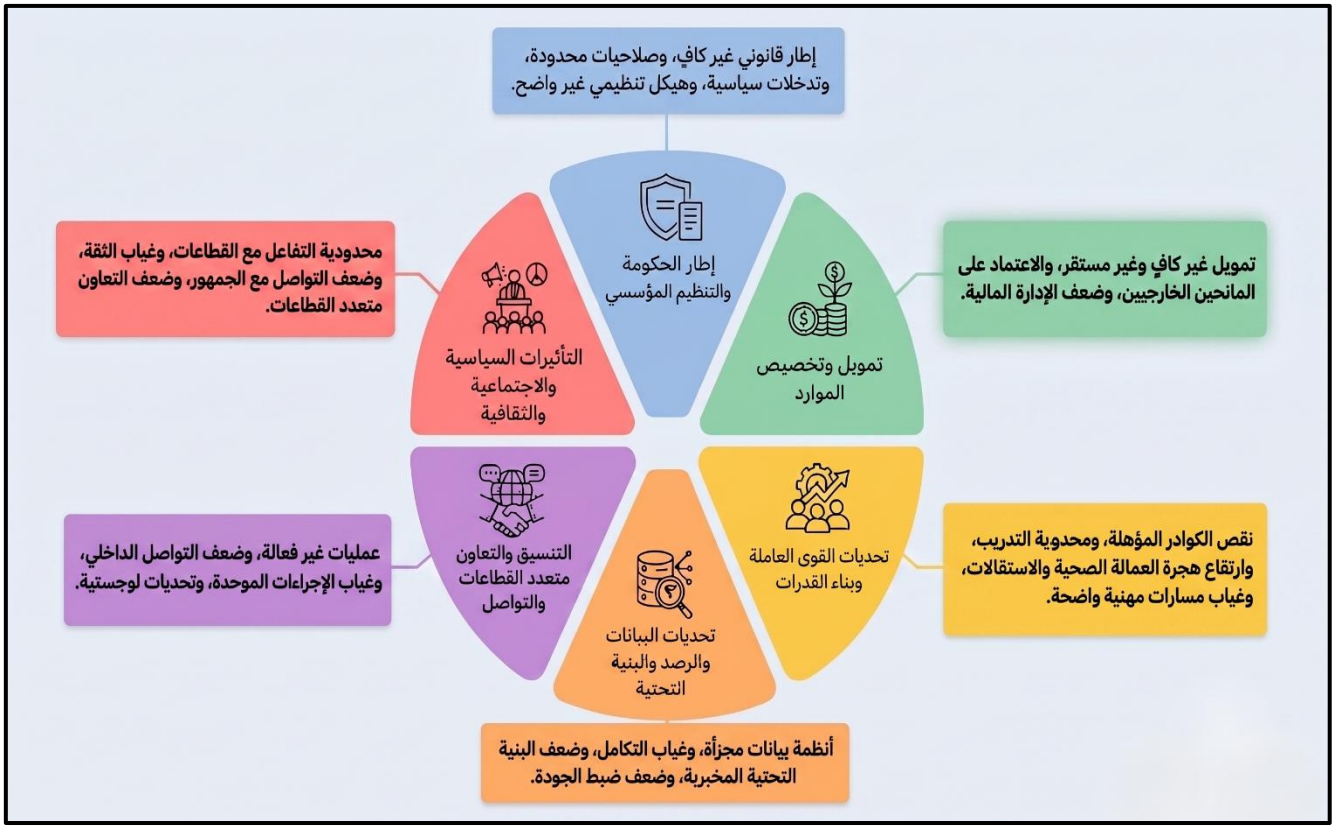

الشكل (1): التحديات المؤثرة في فعالية المؤسسات الوطنية للصحة العامة واستدامتها على المدى الطويل.

نظرة عامة

المنهجية

استند هذا الموجز إلى ورقة علمية أعدّها باحثون من المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية، واعتمدت على توليف سردي مستنير بالأدلة لمجموعة مختارة من الأدبيات العلمية المحكمة، ودراسات الحالة، والتقارير الإقليمية بهدف تحليل التحديات وخيارات الإصلاح المؤثرة في أداء معاهد الصحة العامة الوطنية واستدامتها عبر ست مجالات مترابطة.. وقد نُشرت الورقة في مجلة Frontiers in Public Health.

النطاق

- **النظم الصحية الإقليمية والوطنية**
مع التركيز على مؤسسات الصحة العامة الوطنية في إقليم شرق المتوسط.
- **التحديات المؤثرة في الأداء**
التحديات التي تؤثر في أداء واستدامة مؤسسات الصحة العامة الوطنية عبر ست مجالات مترابطة.
- **أولويات الإصلاح**
الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود وتحقيق الأمن الصحي

الإجراءات ذات الأولوية

1 تعزيز الأطر القانونية والحوكمة المؤسسية

الإجراء

إقرار أو تحديث تشريعات خاصة بمؤسسات الصحة العامة الوطنية تُحدد بوضوح ولايتها، واختصاصاتها، وصلاحياتها، وآليات المساءلة، وخطوط الارتباط المؤسسي.

المكونات الرئيسة

- تحديد دور المؤسسة بوصفها المرجعية الوطنية للمعلومات والتحليلات الاستراتيجية في مجال الصحة العامة وتقييم المخاطر.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المؤسسة في اللجان والهيئات الوطنية المعنية بالأمن الصحي وإصلاح القطاع الصحي.

الأثر المتوقع

الحد من تداخل الاختصاصات، وتقليل مخاطر إعادة الهيكلة غير المخطط لها، وتعزيز قدرة مؤسسات الصحة العامة الوطنية على تنسيق تنفيذ وظائف الصحة العامة الأساسية على مستوى النظام الصحي.

2 **تطوير آليات تمويل مستدامة ومتنوعة**	**الإجراء** إجراء إصلاحات في السياسات المالية والإدارية بما يضمن استدامة تمويل وظائف الصحة العامة الأساسية.
	المكونات الرئيسة • تخصيص بنود مالية محمية لتمويل وظائف الصحة العامة الأساسية، بما يشمل الرصد، والمختبرات، وعلم الأوبئة الميداني، والتواصل بشأن المخاطر. • ربط التمويل بأطر الإنفاق متوسطة الأجل بدلاً من الدورات السنوية قصيرة المدى. • تبسيط إجراءات شراء المستلزمات الطارئة والمخبرية. • استحداث آليات مرنة للاحتفاظ بالكوادر الفنية المؤهلة
	الأثر المتوقع الحد من الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي والمشروعات قصيرة الأجل، وتعزيز استدامة تنفيذ وظائف الصحة العامة.

3 **بناء الثقة المجتمعية وتعزيز التواصل بشأن المخاطر**	**الإجراء** مأسسة آليات الإنصات المجتمعي، والتواصل بشأن المخاطر، والمشاركة المجتمعية ضمن الممارسات المؤسسية الروتينية.
	المكونات الرئيسة • تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والقيادات المجتمعية في تصميم الرسائل وآليات التغذية الراجعة. • إنشاء وحدات أو فرق متخصصة لتحليل اتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي، والتغذية الراجعة المجتمعية، والرؤى السلوكية.
	الأثر المتوقع تعزيز الثقة المجتمعية، والحد من المعلومات المضللة، وزيادة تقبل التدخلات التي تقودها معاهد الصحة العامة الوطنية.

4 **بناء قوى عاملة كفؤة ومستقرة**	**الإجراء** تطوير أطر وطنية للكفايات المهنية في مجال الصحة العامة.
	المكونات الرئيسة • تحديد الحد الأدنى لمعايير التوظيف. • تطوير مسارات مهنية قائمة على الكفايات تتضمن معايير واضحة للتقدم الوظيفي، وحوافز مناسبة، وفرصاً مستمرة للتطوير المهني. • تنفيذ برامج تدريبية تطبيقية في علم الأوبئة الميداني والعلوم المخبرية، مع متابعة أثر التدريب
	الأثر المتوقع تعزيز استقرار القوى العاملة، ورفع القدرة المؤسسية، وضمان استدامة تنفيذ وظائف الصحة العامة الأساسية من خلال كوادر مؤهلة وآليات فعالة للاحتفاظ بها.

اعتبارات التنفيذ

الالتزام السياسي	الإصلاحات المراعية للسياق الوطني	استدامة التمويل	العدالة والشمول
يتطلب تنفيذ هذه الإصلاحات التزاماً سياسياً وتنسيقاً مستمراً بين الوزارات والجهات الوطنية ذات العلاقة	ينبغي أن تعكس النماذج المؤسسية والإصلاحات المقترحة واقع الحوكمة الوطنية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وقدرات النظام الصحي، بدلاً من نقل نماذج خارجية بصورة مباشرة	يمثل توفير آليات تمويل وطنية ومستدامة عاملاً أساسياً للحد من الاعتماد على التمويل الخارجي والدورات التمويلية قصيرة الأجل	ينبغي أن تراعي السياسات احتياجات الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما في ذلك النازحون، وسكان التجمعات غير الرسمية، والمجتمعات الريفية، بما يضمن العدالة في الوصول إلى خدمات الصحة العامة والرصد والتأهب

الخلاصة

تتضطلع مؤسسات الصحة العامة الوطنية بدور محوري في تنفيذ وظائف الصحة العامة الأساسية، إلا أن قدرتها على أداء هذا الدور تتأثر بمجموعة من التحديات المؤسسية والتشغيلية. ومن شأن تبني إصلاحات مؤسسية وتشريعية مستدامة تراعي السياق الوطني أن يعزز الاستقلالية المؤسسية، واستدامة التمويل، وتطوير القوى العاملة، وحوكمة البيانات، والتنسيق متعدد القطاعات، بما يسهم في تعزيز قدرات الوقاية، والكشف المبكر، والاستجابة، وبناء نظم صحية أكثر قدرة على الصمود في إقليم شرق المتوسط وخارجه

المراجع

Mukattash TL, Zayed DK and Al-Tammemi AB (2026) Strengthening National Public Health Institutes for resilient health systems: evidence to inform policy and decision makers in the Eastern Mediterranean region. Front. Public Health 13:1745722. doi: 10.3389/fpubh.2025.1745722

إعداد: المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية

Jordan CDC Official Website

يلخص هذا الموجز أبرز الأدلة والاستنتاجات والخيارات الواردة في الورقة العلمية المشار إليها، بهدف دعم الحوار وصنع القرار، مع ضرورة تكييفها وفق السياق والاحتياجات الوطنية